

صعوبات تعلم العربية عند المستشرقين المعاصرين جمع التفسير أنموذجاً

■ أ.د. رياض كريم عبد الله البديري
■ كلية الآداب - جامعة الكوفة

المقدمة

يردد بعض المُحدِّثين: مستشرقين وعرباً، مقولة: امتلاء اللغة العربية صعوباتٍ وعيوباً، حتى نمّطت هذه المقولة اللغة العربية بغرائبيةٍ منعت كثيراً من الناطقين بغيرها من تعلّمها، وصدّتهم عن الاطّلاع عليها، فكان أن «اشتهرت العربية بأنها لغةٌ صعبةٌ»^(١). وقد استشرع المحدثون أهمية مناقشة هذا الموضوع، سواءً أكان للإقرار بوجوده أم لردّه. وتتمثّل أمام الباحث اللساني حركةٌ تأليفيةٌ، سواءً بكتبٍ مستقلةٍ، أم بمباحثٍ متوزعةٍ في كتب فقه اللغة. والتفصيل فيها يخرجنا من موضوعنا.

ويودّ الباحث أن يضيف ثلاث ملاحظاتٍ عن الصعوبات التي يذكرها المستشرقون عن العربية :

الأولى: إن من الصعوبات المذكورة ما لا يواجهه الناطق الأصلي باللغة العربية، فتغدو تلك الصعوبة متعلقةً بطرائق تدريسها أو بأساليب عرضها لا بنظامها اللغوي.

(١) دلالة الشكل في العربية: ٢٥.

الثانية: إن الصعوبات المفترضة لا تتبع من نظام اللغة وبنيتها، بل من عوامل أخرى كثيرة كالدين والاجتماع والتاريخ والثقافة، وهي عوامل أكد اللغويون^(١)، أثرها وتأثيرها في تعلّم اللغة أو دراستها، بما تضيفه من زوائد وملاحق ضارة لغير أبنائها. لذا لا أميل لوصم أي لغة - بما فيها العربية - بالعيب؛ لأن اللغات لا يُعاب نظامها، فالناطقون بها الذين ابتكروها، وتكلّموها، وتواصلوا بها، من غير شكوى، ولا ننس أن اللسانيات الوصفية تأبى الحكم سلباً أو إيجاباً على اللغة وقواعدها، فللساني الوصفي أن يصف لا أن يحكم. ولكني أميل للقول بوجود مشاكلاً وصعوبات، قد تعاني منها هذه اللغة أو تلك، لأسباب ليست لغوية بالدرجة الأولى.

الثالثة: الذي يهّم الباحث هو رفض العيب وطريقة رده؛ لأن نبز العربية بالعيوب هو من مقولات الاستشراق الكلاسيكي، والتي راجعها الاستشراق المعاصر. فتمايز الاستشراق بذلك.

وقد ذكر المستشرقون صعوبات كثيرة منها ما نُسب إلى النظام اللغوي للعربية ومنها ما نُسب إلى الاستعمال والتركيب والمعجم. وهذه الصعوبات، هي: جمع التكسير والمثنى والرابط الفعلي والحذف وعنق المعجم العربي والإسهاب والافتقار للمصطلح. وسيعرض الباحث للدفاع عن جمع التكسير، وردّ الرأي الذي يعدّه عيباً، تُوسّم معه العربية بالصعوبة.

الكلمات الدلالية: جمع التكسير؛ المستشرقون؛ المعاصرون؛ اللسانيات؛

صعوبات

جمع التكسير:

(1) تعريف ومقارنة

يُعرّف جمع التكسير بأنه ما دلّ على أكثر من اثنين، وله مفردٌ في معناه وأصوله، مع تغييرٍ حتميٍّ يطرأ على صيغته عند الجمع⁽²⁾، ويكون إمّا بزيادة

(١) ظ: أسس علم اللغة: ٢٠٦ - ٢٠٩، علم اللغة، محمود السعران: ٦٩.

(٢) ظ: التكملة: ٣٩٨، الأشباه والنظائر: ١٢٥/٢-١٢٨، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١٢٠/٤، جموع التصحيح

والتكسير في اللغة العربية د. عبد المنعم سيد عبد العال: ٢٧.

أو حذف أو تغييرٍ لصوامت اللفظ أو صوائته. وأشار المستشرقون والمحدثون العرب^(١)، إلى اختصاص الساميات الجنوبية بهذا النوع من الجمع، ولا سيما العربية الشمالية (عربيتنا الفصحى). وقد عرضوا كيفية صياغة أوزان جموع التكسير عن طريق اللواصق أو بعملياتٍ أخرى من التحوّل الداخلي لبنية الكلمة من تضعيفٍ وتسكين. وقد أشاعَ الدرس اللغوي عند المستشرقين أنّ جمع التكسير جمعٌ داخليٌّ^(٢) أي تحوّلٌ داخليٌّ وليس كالجمع الخارجي بالعلامة اللاصقة كجموع السلامة. وقد انتقل تقليد المستشرقين بدراستهم جمع التكسير عن طريق اللواصق، إلى الدرس اللغوي الحديث، الذي صار يعدُّ العدد معنىً صرفيًّا، يُعبّر عنه باللواصق^(٣).

(2) حداثة جمع التكسير

يعزو ديفيد جستس «السبب الجوهري في تنوع أبنية الجمع العربية إلى وجود نوعين من الجمع في فترة مبكرة من تاريخ اللغة العربية»^(٤). ولا يخبرنا أيّ الجموع أسبقٌ وجوداً: السلامة أم التكسير. ويحددها الدكتور إبراهيم السامرائي بقوله: «إن جموع التكسير سبقت الجموع الصحيحة في اللغة العربية...»^(٥). ويفصّل مؤكّداً قوله في موضعٍ آخر: «أمّا جموع التصحيح المذكور، فالتزامه بالواو والنون إشارةٌ إلى أنه أحدثُ عهداً من جمع التكسير؛ وذلك لأنه يشير إلى أن اللغة بدأت مرحلةً جديدة، تخضع فيها للقواعد المقررة، متخلصةً من الشذوذ وتعدّد الألسنة»^(٦). ولا سبيل إلى اختبار فرضية

(١) ظ: فقه اللغات السامية: ٩٦، التطور النحوي: ١٠٦، ١٠٩ - ١١١، مدخلٌ إلى نحو اللغات السامية المقارن: ١٤٨، من أسرار اللغة: ١٣٨، علم اللغة العربية: ١٨٣، فقه اللغة المقارن: ٩٥، فقه العربية المقارن: ١٤٣، صيغ الجموع في اللغة العربية: ٢٥٤ - ٢٥٥، دراسات في فقه اللغة العربية، د. السيد يعقوب بكر: ٣١، ٣٥، دراسات في اللغة العربية: ٦٦، فقه لغات العاربة: ٢٦٧.

(٢) ظ: العربية الفصحى: ٦٥ - ٦٧، مدخلٌ إلى نحو اللغات السامية المقارن: ١٤٨، بنية العربية الكلاسيكية: ١٧٢، المجمل في العربية النظامية: ١٦٢.

(٣) ظ: اللغة العربية معناها ومبناها: ١٥٦.

(٤) دلالة الشكل في العربية: ١٣٨.

(٥) فقه اللغة المقارن: ٩٧.

(٦) م. ن: ١١١. وممن مال إلى أسبقية جموع التكسير على جموع التصحيح استناداً للمنهج المقارن الدكتورة باكزة رفيق حلمي في كتابها: صيغ الجموع في اللغة العربية مع بعض المقارنات السامية: ٢٢٩، والدكتور إلياس بيطار في بحثه: أهمية لغات الشرق القديم (أو اللغات السامية) في دراسة النحو العربي دراسة تطبيقية على المفرد والمثنى والجمع: ١٠٩، ١١١، ١١٣، ١١٧.

السامرائي، إلا بالنظر التجريدي، وانتقال اللغة من التعدد إلى أنظمة التوحد والانتظام. وأميل -نظرياً- لمخالفة السامرائي، وأرجح أن جمع السلامة هو أول الجموع -تاريخياً- في العربية؛ لثلاثة أسباب:

الأول: إن عدم الوسم (Ø) هو العلامة التي تُميّز الأصل، ولما كان الجمع فرعاً والمفرد أصلاً، احتاج الفرع لعلامة تُميّزه عن الأصل، إذ «الفروع هي المحتاجة إلى العلامات، والأصول لا تحتاج إلى علامة»^(١). ولذلك ظهر جمع التكسير متأخراً في العربية عن جمع السلامة؛ لأن المضي بالوسم العلاماتي لوحده مكلف في تماثله الذي لا يحقق التمايز، والنظام اللغوي للعربية يحرص على استثمار الإمكانات الخلافية للتعبير عن الجمع.

الثاني: إن انتظام جموع السلامة في الساميات كلها، وتوسّع الساميات الجنوبية فيه، سندٌ قويٌّ لهذه الفرضية. وبذلك يمكن الافتراض بقوة أن جمع السلامة هو الطور الأول، بل هو أقرب لمنطق اللغة، في اقتضائها التمييز باللاصقة في المستوى الأول، مُميّزا أولاً بين المفرد والجمع. وربما يقوِّي فرضيتنا أن ما ألحق بجمع المذكر السالم من جموعٍ تتغير صوائت بنيتها عند جمعها بالواو والنون، ما يمكن عدّه مرحلةً ممهّدةً لجمع التكسير، الذي تتغير بنية المفرد فيه، ولكنه لا يتضمّن إصاق لاحقة في موقع العلامة الإعرابية:

أَرْضُ أَرْضُونَ أَرْضُونَ أَرْضِ

الثالث: ومن أسباب ترجيح حداثة جمع التكسير في تاريخ اللغة العربية، أنّ جمع المذكر السالم، هو من تجليات ظاهرة الإعراب، تلك الظاهرة القدمى؛ ولأننا نقول بتزاحم التعبير عن الحالة الإعرابية والتعبير عن العدد في آخر المفرد؛ لذا لجأت بنية اللغة لفكّ هذا التزاحم عبر نقل التحول الداخلي للتعبير عن العدد من موطن اللاحقة الإعرابية إلى موطن داخل البنية المقطعية للكلمة؛ لضمان أمرين «أولهما إفراغ موطن اللاحقة لتسيّد

به علامة الإعراب، وثانيهما ضمان لاستمرار علامة الكثرة...»^(١). وبتعبيرٍ آخرَ يمكن أن نرجّح أن نظام الإعراب في العربية سببٌ رئيسٌ في نشوء استراتيجيا جمع التكمير؛ لأنه نظامٌ له الأولوية في البقاء والاستمرار، ما أوجب الحفاظ على لواصل الكثرة بنقلها من موضع الإعراب الأخير إلى موضعٍ داخل بنية الكلمة لضمان استمرار أمرين بجمع التكمير: ظهور الحركة الإعرابية الأصلية لا الفرعية، والتعبير عن العدد بالتحول الداخلي. فكان اللجوء إلى جمع التكمير لنزعةٍ تريد الإبقاء على التعبير عن الجمع عنصراً قاراً لا يتأثر بتحوّلات الإعراب.

نصوص المستشرقين المعاصرين

(١) «وليس في العربية إلا مشكلةٌ واحدةٌ عامّةٌ، مشكلةٌ بنيويةٌ تحديداً. وهي أنه لا يمكن التنبؤ بجمع الاسم. فهناك عددٌ من الاحتمالات النظرية لجمع الاسم الواحد، وهي احتمالاتٌ تحكمها صيغة المفرد نوعاً ما»^(٢).

(٢) «لكننا يجب أن نعترف أن العربية لا تتميز بصرفٍ مهذبٍ فيما يخص الجمع»^(٣).

(٣) «وربما كان الجمع الأقلُّ تهذيباً **least well - profiled** في العربية»^(٤).

(٤) ويقارن بين جمع الاسم في العربية وجمعه في الإنجليزية، بقوله: «فالجمع في الإنجليزية مهذبٌ **well - profiled**، أما في العربية فلا»^(٥).

(٥) عند تعريفه يقول أدولف دنتس: «يقصد بمصطلح التكمير بناء الجمع الذي لا يُعرف له أساساً وحداتٌ صرفيةٌ خاصةٌ للجمع...»^(٦)، ويقول أيضاً: «ومع أنماط الاسم الثلاثية الأصول غير الموسّعة لا يوجد أيُّ تنبؤ

(١) انتظام الأسماء في العربية: ٦٠.

(٢) دلالة الشكل في العربية: ٢٨.

(٣) م. ن: ١٣٢.

(٤) م. ن: ٢٢٨.

(٥) م. ن: ١٣٣.

(٦) بنية العربية الكلاسيكية، ضمن كتاب (دراساتٌ في العربية) لمجموعةٍ من المستشرقين الألمان: ١٧٤.

عن صيغة الجمع «التابعة»⁽¹⁾. ويرى جمع التكسير (الجمع الداخلي) «أكثر الملامح لفتًا للأنظار في الاسم العربي على الإطلاق»⁽²⁾.
على اعتبار أنّ «القاعدة العامة للجمع في الإنجليزية هي إضافة (s) إلى الاسم الذي يُراد جمعه...»⁽³⁾. ويمكننا تلخيص اعتراضاتهم على جمع التكسير:

١. جمع التكسير غير مهذب أي تتعدد الصيغ المعبرة عنه، وليست متحدة كلواصق جمع السلامة.

٢. لا يمكن التنبؤ بجمع الاسم لتعدد الاحتمالات.

وقد انقسم المستشرقون الكلاسيكيون⁽⁴⁾ في رأيهم بجمع التكسير، بين من شكّا منه؛ لأن ليس ثمة أساسٌ صوتيٌّ أو شكليٌّ نستطيع وفقه اشتقاق جمع التكسير من المفرد، ومن لا يرى فيه أيّ صعوبةٍ. وقد رسخ في بنية العقل الاستشراقي عدّ جمع التكسير مشكلةً في النظام النبوي للعربية، فصار موضوعاً للكتابة والتحليل اللسانيين، فصرنا نجد عنوانات مثل: (مشكلة جمع التكسير في العربية مع مقارنة سامية):

The «broken» Plural Problem in Arabic and Comparative Semitic,

Robert R.Ratcliffe⁽⁵⁾.

دفاع عن مقولة جمع التكسير

سيكون دفاع الباحث عن جمع التكسير في إطارين لسانيين، أولهما: تقابليٌّ، والآخر بنيويٌّ.

(١) م. ن: ١٧٤.

(٢) م. ن: ١٧٢.

(٣) دلالة الشكل في العربية: ١٣٢.

(٤) ظ: دراسات في فقه اللغة العربية (رأي المستشرق الألماني بارت Barth)، د. السيد يعقوب بكر: ٣٠، العربية

الفصحى، هنري فليش: ٦٦.

(5) https://books.google.iQ/books?id=PtfjM-tQnTgC&printsec=frontcover&hl=ar&source=gbs_ge_summary_r&cad=0#v=onepage&Q&f=false

أولاً: جمع التفسير في إطار اللسانيات التقابلية - التعليمية

(١) امتياز اللغات الأخرى بعدم انتظام الجمع: يُقرّر ديفيد جستس أن في الإنجليزية «يظهر تميّزها بالتهذيب أكثر ما يظهر في صياغة الجمع»^(١). ويرى أن «القاعدة العامة للجمع في الإنجليزية هي إضافة (s) إلى الاسم الذي يُراد جمعه...»^(٢)؛ لذلك يستنتج أن «الجمع في أنه في الإنجليزية مهذبٌ well-prifled، أما في العربية فلا»^(٣)، كما مرّ بنا. ولنا أن نرد ما يقوله جستس:

أ- إن امتياز الجمع بالإنجليزية من خلال إلحاق الحرف (s) بنهاية الكلمة، موافقٌ لطبيعتها الإلصاقية، ولا يصحّ حمل شبه انتظامه على لغةٍ اشتقاقيةٍ كالعربية. فضلاً عن ذلك فإنّ صورة الجمع هذه قد تتوقف، يقول جستس: «الوسم بالجمع يُوقّف في بعض السياقات، وهو تعدُّ على خصيصة التهذيب»^(٤). وقد أورد الدكتور مجيد الماشطة^(٥) صوراً كثيرةً للجمع اللانظامي (غير القياسي) في الإنجليزية.

ب- إنّ عدم تعدُّ وسائل الإنجليزية في التعبير عن الجمع؛ راجعٌ إلى أنها لغةٌ «لا تعطي التّنوُّعات المطّردة للجمع فيها شيئاً مهماً تؤدّيه دلائياً»^(٦). أما العربية -كما سيأتي- فلا تعدّد وسائل الجمع وأبنيته لغرض التعبير عن العدد فحسب، بل لها مقاصدٌ دلاليةٌ أخرى. فضلاً عن أن امتياز العربية بالميل للتحديد الدقيق في المطابقة العددية -وسياًتي تفصيله- يقابله أن «الإنجليزية تفتقر بشكلٍ كاملٍ إلى الوسائل الصرفية لتعيين

(١) دلالة الشكل في العربية: ١٣٢.

(٢) م. ن: ١٣٣.

(٣) م. ن: ١٣٣.

(٤) م. ن: ١٣٣ - ١٣٤.

(٥) نحو: (man / men رجل) (foot / feet قدم) (tooth / teeth سنّ). وللمزيد من الأمثلة، يُنظر بحث الدكتور مجيد الماشطة (الاسم الجمع في العربية والإنجليزية)، ضمن كتابه (اللغة العربية واللسانيات المعاصرة): ١٧٣ -

١٧٥، وعلم اللغة التقابلي: ١٣٥.

(٦) دلالة الشكل في العربية: ١٣٣.

العدد، سواءً أكان ذلك في الاسم... أم الفعل...»⁽¹⁾.

وبذلك لا يكون لجمع الاسم في الإنجليزية، ميزةً على جمع الاسم في العربية، ما يجعله غير مجدٍ في الموازنة على سبيل الطعن بمقولة جمع التكمير.

(2) أسباب أخرى:

أ. تنوعت طرائق عرض جموع التكمير، عند علماء العربية، واتخذت سبيلين:

الأول: طريقة تذكر الاسم المفرد، ثم تُورد صيغ الجمع التي يأتي عليها⁽²⁾.
الأخر: طريقة تذكر صيغ الجمع، ثم تُورد أوزان الأسماء المفردة التي تُجمع على كل صيغة⁽³⁾.

وبذلك أشاعت هاتان الطريقتان معاناة في فهم جمع التكمير واستيعابه. فإذا بُدئ بذكر المفرد، نحو: (شَيْخ)، فسُتذكر أوزان جموعه، نحو: (أَفْعَال: أشياخ) و(فُعُول: شيوخ) و(فِعْلَة: شَيْخَة)، وستُتكدس أوزان الجمع للاسم المفرد في موضع واحد، وتتكرر؛ لأنّ كثيراً من الأسماء المفردة المختلفة أوزانها، تشترك بوزن الجمع نفسه. أمّا إذا بُدئ بذكر أوزان الجمع، فسوف تتوزع جموع المفرد الواحد على أكثر من موضع، فالاسم المفرد (عَبْد)، يُجمع على (فَعِيل: عبيد) و(فِعَال: عباد) و(أَفْعُل: أعبد) و(فُعْلَان: عبدان) (فُعْلَان: عبدان).

فضلا عن طرائق العرض، فقد كان لتقسيم الصرفيين جمع التكمير على جموعٍ قليلة وكثرة، وإيهام المتعلّم بانضباطٍ عالٍ لهذا الاشتراط، في حين أن الاستعمال اللغوي، يرى غير ذلك، ويقول سيبويه: «واعلم أن لأدنى العدد أبنيةً هي مختصةٌ به، وهي له في الأصل، وربما شَرِكه فيه الأكثرُ،

(1) م. ن: ١٣٦ - ١٣٧.

(2) ظ: كتاب سيبويه: ٣ / ٥٦٧ - ٦١٥، كتاب التكملة: ٣٩٩ - ٤١٩، اللمع: ٢٤٦، شرح الشافية: ٢ / ٩٠ - ١٠٩، المقرب: ٤٦١ - ٤٨٥.

(3) ظ: الأصول في النحو: ٢ / ٤٣١ - ٤٣٨، وشرح ابن عقيل: ٢ / ٤٥٤ - ٤٧٢، وارتشاف الضرب من لسان العرب: ١ /

٤٠٩ - ٤٥٧، وشذا العرف: ٧٣ - ٨٤، والنحو الوافي: ٤ / ٦٣٦ - ٦٦٦.

كما أن الأدنى ربما شَرِكَ الأكثر^(١). ولذا لم يُقسَّم سيويه جموع التكسير إلى جمع قلة أو كثرة، وإنما صنّفها بحسب أبنية المفرد؛ لذلك سارت الدكتوراة خديجة الحديثي^(٢) على منواله ولم تُقسَّم جمع التكسير إلا بحسب الأبنية السماعية والقياسية، ثم ذكرت جموع القلة وجموع الكثرة معياراً تقسيمياً ثانياً. وقد أشار كثيرٌ من المُحدّثين العرب^(٣)، إلى أثر الاستعمال والقرائن في قيام جمعٍ مكانٍ آخرٍ من غير مراعاةٍ لضابط القلة أو الكثرة. بل رأى أندري رومان^(٤) أن التفريق لا تؤيده النصوص. والأرجح أن التفريق بدقّة قواعدية، ممّا لا يميل إليه المنشئون.

ب. ولكون المستشرق من غير الناطقين الأصليين، فإنه يجد صعوبةً في فهم جمع التكسير واستيعابه. إنَّ عدم التنبؤ بجمع المفرد، مرده إلى أنه غير عربيٍّ، وليست العربية لغته الأم بل هي اللغة الثانية المكتسبة بالتعلّم. أمّا العربي فلا يجد صعوبةً في صوغ جمع التكسير؛ لأنه ناطقٌ أصليٌّ؛ لذا يجمع بسهولة (سِلَاح) على (أَسْلِحَة) و(طَالِب) على (طُلَّاب) و(خَبْر) على (أَخْبَار) و(مِفْتَاح) على (مِفَاتِيح)، وإن لم يدرس جموع التكسير أو يتذكرها، وكذلك إن لم يكن متعلّماً أصلاً.

ج. كذلك فقد نظر بعض المستشرقين لجمع التكسير على أنه مقولةٌ معجميةٌ، مقدمةٌ منهم للقول بعدم نظاميتها، ويقول أدولف دنتس: «فقد طُوِّر بناء الجمع المعجمي... من خلال وحداتٍ صرفيةٍ خاصةٍ للجذر (جمع التكسير) تطويراً كبيراً»^(٥). ولعلّ في إشارات كتب الصرفيين العرب، مسوغٌ لهم، كالقول بتحكيم السماع على كثيرٍ من جموع

(١) كتاب سيويه: ٣ / ٤٩٠.

(٢) ظ: أبنية الصرف في كتاب سيويه: ٢٩٥.

(٣) ظ: جموع التكسير والعرف اللغوي ضمن كتاب في اللغة والأدب، د. محمود محمد الطناحي: ٢ / ٦٠٥، والأبنية الصرفية في ديوان امرئ القيس، د. صباح عباس سام الخفاجي: ٢٣١ - ٣٣٣، وفي علم اللغة التقابلي: ١٤٠ - ١٤٥، وجموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية: ٢٩ - ٣٤، والظواهر اللغوية في التراث النحوي: ٢٠٣ - ٢٠٤.

(٤) ظ: المجمل في العربية النظامية: ١٦٤، والتوليد المعجمي: ١٥٠.

(٥) بنية العربية الكلاسيكية: ١٦٢.

التكسير، كقول الرضي: «جموع التكسير أكثرها محتاج إلى السماع»^(١).

ثانياً: جمع التكسير في إطار بنية العربية ونظامها

(1) انتظام جمع التكسير في الدراسات الصرف صوتية

كتب بعض من المحدثين -مستشرقين وعرباً- عن انتظام جمع التكسير، في ضوء النظر المقطعي لتحوّلات هذا الجمع، وإن تفاوتت عمقاً واتساعاً. وقد أشار الدكتور علي أبو المكارم إلى أهمية الدراسة الصوتية لجموع التكسير بقوله: «إذ للجمع صورةً صوتيةً مختلفةً عن صورة مفرده، وعلى الرغم من أن جمع التكسير يحتاج إلى دراسةٍ خاصةٍ، فإنّ من الممكن أن نلمح فيه تأثيراً بالنظام المقطعي، أو بتعبيرٍ أكثر دقّةً، يبدو مُطرداً فيه نظامٌ مقطعيٌّ خاصٌّ يحتاج إلى تحليلٍ...»⁽²⁾. ومن هذه الدراسات⁽³⁾:

١. انتظام الأسماء في العربية، الجمع نموذجاً، د. الأزهر الزناد.

٢. التحليل الصوتي في دراسات المستشرقين، مايكل بريم أنموذجاً، د. موسى صالح الزعبي (ص: ٤٤، ٢٥٤-٢٨٧).

٣. العربية الفصحى، هنري فليش (ص: ١٦٨ - ١٧٣).

٤. المنهج الصوتي للبنية العربية، د. عبد الصبور شاهين (ص: ١٣٤ - ١٤٢).

٥. الاسم الجمع في العربية والإنجليزية، د. مجيد عبد الحليم الماشطة، ضمن كتابه (اللغة العربية واللسانيات المعاصرة) (ص: ١٦٧ - ١٧٣).

٦. علم الصرف الصوتي، د. عبد القادر عبد الجليل (ص: ٣٨١ - ٣٩٢).

وبالمجمل، تقترح هذه الدراسات تفسيرات صوتيةً لتحوّلات صيغ جموع التكسير بشكلٍ جديدٍ، وهي محاولةٌ لا تُعدّ برأي الدكتور مجيد

(١) شرح الشافية: ق ١ ج ٢ / ٨٩. وفي كتاب سيبويه إشارات كثيرة لاحتكامه للسمع في جمع التكسير، ظ: ٣ / ٥٦٧، ٥٧١ - ٥٧٣.

(٢) الظواهر اللغوية في التراث النحوي: ٢٠٣.

(٣) هناك كتاب (جموع التكسير في اللغات السامية)، ل.أ. مورتونن. ترجمه عن الإنجليزية د. سعيد حسن بحري، ونشرته المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة ١٩٨٣م، ولم أوفق بالحصول عليه رغم مراسلاتي ومحاولاتي الكثيرة في العراق وخارجه.

الماشطة^(١)، خروجاً على أقوال الصرفيين العرب، بل توضيحاً لما يقولونه، وتفسيراً صوتياً لقضايا صرفية. وتتناول هذه الدراسات التحولات الداخلية لجموع التكسير، من خلال التمييز بين صوامت المفرد وصوائته والمقطع الصوتي، أي: ما يعرض لجمع التكسير، لا بحسب أوزانه وصيغته، بل بحسب ما يطرأ على صوامت المفرد من تغييرات مقطعية مختلفة. وأهم هذه المحاولات وأكثرها رصانةً وجِدَّةً وشمولاً، محاولة الدكتور الأزهر الزناد، في كتابه: (انتظام الأسماء في العربية: الجمع نموذجاً).

ملخص محاولة الدكتور الأزهر الزناد

ينظر هذا الكتاب في الآليات المولدة للجمع عمومًا، ولكن أكثره موجّه لجمع التكسير. يحاول فيه الدكتور الأزهر الزناد أن يثبت فرضية تعمّ انتظام جموع التكسير. وعلى خلاف الدكتور إبراهيم السامرائي، يرى الدكتور الأزهر -وأواقفه نظرياً- أن اللغة العربية اعتمدت استراتيجيا جمع السلامة في طورٍ أوّل. ثم إذ بانّت الكلفة النظامية في هذه الاستراتيجية، بما تقتضيه من زيادة في البنية المقطعية لزيادة الدلالة الصيغية على العدد، نشأت نزعة إلى الاستعاضة عنها باستراتيجيا التكسير، أي: باستغلال ما يتوفر في البنية المقطعية الداخلية من إمكانيات في تولين الحركات نوعاً ومدى داخل الكلمة. بمعنى آخر، إنّ التعبير عن الجمع باعتماد الصيغة (جمع التكسير) ناتجٌ عن الحاجة إلى الاقتصاد في البنية اللغوية، هذا من جهة، ومن جهةٍ أخرى استثمار طبيعة العربية الاشتقاقية لتنويع موارد التعبير عن الجمع.

وعلينا ألا ننسى أن التحول إلى إستراتيجية جمع التكسير، إنما جاء لكبح تمادي الإعراب بالنيابة، ممثلاً بجمع المذكر السالم -بعده استثناءً- من أن يتسق ويطرّد مثل إعراب الأسماء المفردة، فكان جمع التكسير تعزيزاً للإعراب بالحركات. وأكثر إجراءات التحول الداخلي لهذه المحاولة يتمثل بنقل الصوائت أو المقاطع أو تبديلها أو تقصيرها أو إلصاق الصوامت (أحرف

الزيادة): تسبيقاً وحشواً وإلحاقاً، مع ضمان التمايز الصيغي. ومما دعا أيضاً لابتكار جمع التكسير، هو اكتظاظ في موقع اللاحقة، إذ تتنازعه لاحقة الإعراب ولاحقة العدد؛ ولكثرة اللواحق بعلاماتها، نشأت في اللغة رغبةً إلى تطوير التسبيق والإقحام، كل ذلك لإحداث التوازن في توزيع العلامات بمقولاتها الصرفية والمعجمية والإعرابية. فانتقلت لاحقة الجمع -من خلال جمع التكسير- إلى موطن حركيٍّ شاغرٍ داخل البنية المقطعية للمفرد. وكمثالٍ على محاولة الدكتور الأزهر الزناد، سنعرض لجمع التكسير لصيغة المفرد على زنة (فَاعِل)، وهي: (فَوَاعِل) أو (فَوَاعِيل) أو (فُعَل) أو (فُعَال)^(١).

وزن فَاعِل	صيغة جمعه	مثاله	وصف التغيير	خلاصته
فارس	فواعل	فوارس	انتقل فاعل بجمعه على فواعل وهو الأصل في جمعه، بإقحام الواو	إقحام (2)
خاتم	فواعيل	خواتيم	بإطالة إلى (ـا): فاعل!	إطالة
راكع	فُعَل	رُكَّع	1. بحذف (ـا) ! فوعل 2. بمماثلة السواو لعين الصيغة: فُعَل ! فُعَل	حذف ومماثلة
طالب	فُعَال	طُلَّاب	بإطالة فتحة العين إلى (ـا): فُعَل ! فُعَال	إطالة

ونُسجِل على محاولة الدكتور الأزهر الزناد، ملاحظتين:
الأولى: أن أكثر آرائه، هي وصفٌ للتغيُّرات، تخلو من التفسير.
الثانية: كثرة افتراضاته، في محاولةٍ منه؛ لتستقيم أولى خطوات فرضيته. لكنها تبقى محاولةً جادةً جداً، وغير مسبوقة.

(2) جمع التكسير بين الاشتقاق والإلصاق

اللغة العربية في الأكثر تصريفها اشتقاقياً، والأقل منه إلصاقياً، واللغات

(١) للمزيد من التفصيل ظ: انتظام الأسماء في العربية: ٩١ - ١٠١.

(٢) يُورد الدكتور الأزهر الزناد تفسيراتٍ متعددةً لإقحام الواو، ظ: انتظام الأسماء في العربية الجمع نموذجاً: ٩٣ - ٩٧.

الأوروبية على خلاف العربية، أكثر تصنيفها إصاقي⁽¹⁾، والأقل اشتقاقي⁽²⁾. فالفرق بين نظام العربية الاشتقاقي ونظام الفرنسية الإصاقي، على سبيل المثال، يوضحه المستشرق الفرنسي هنري فليش بقوله: «فنحن نستخدم في الفرنسية جزءاً ثابتاً لا يتغير، وهو في الواقع مكوّن من صوامت، ومصوّتات متداخلة في هذه الصوامت، بحيث يُصاغ من العنصرين كلٌّ لا يقبل التجزئة. ولكي نكوّن الكلمات نُضيف إلى هذه الأجزاء زوائد، سواءً في صدرها وهي السوابق أم في عجزها وهي اللواحق. أمّا اللغة العربية، فإنها تبدأ من الأصل، وهو الهيكل الصامتي الذي يُشكّل بنياتٍ مختلفةً بإدخال المصوّتات...»⁽²⁾. وكمثال على توضيح الفرق بين النظامين: الاشتقاقي والإصاقي، للنظر إلى التغيّرات التصريفية التي تدخل على الفعلين: (يكتب write)، و(يقرأ read):

الصيغة	وزنها	بالعربي	بالإنجليزي
الفعل المضارع	يَفْعَل	يَكْتُبُ / يَقْرَأُ	Write / read
اسم الفاعل	فَاعِل	كَاتِب / قَارِئ	Writer / reader
الجمع	فُعَال	كُتَّاب / قُرَّاء	Writers / readers
اسم المفعول	مَفْعُول	مَكْتُوب / مَقْرُوء	Written / readable
المصدر	فِعَالَةٌ	كِتَابَةٌ / قِرَاءَةٌ	Writing / reading

فما نراه هو أن الجذر العربي تدخله المتغيرات من صوائت و صوامت (حروف الزيادة أو التضعيف)، وما يستتبعه من تغيّراتٍ مقطعية، كلُّ ذلك على وفق قوالبٍ محددةٍ مُستقرّةٍ تُدعى بالأوزان الصرفية. أمّا في الإنجليزية، فإنها تعتمد إلى طريقةٍ واحدةٍ هي الغالبة، وتتمثّل بلصق أواخر الجذر بلواصقٍ للتعبير عن الصيغ نفسها، من غير أن يدخل الجذر أيُّ تغييرٍ.

ولأن العربية لغةٌ اشتقاقيةٌ، فجموع التفسير المشتقة، هي أقرب لطبيعتها الاشتقاقية من جموع السلامة الإصاقيّة. وجمع التفسير جمعٌ داخلي⁽³⁾،

(١) من مظاهر الإصاق في العربية: لواحق المثني وجموع السلامة وعلامات التأنيث وياء النسب، و(ال) التعريف.

ومن مظاهر الاشتقاق في الإنجليزية: تصنيف الأفعال الشاذّة، والجمع غير المنتظم (man: men)، وغيرها.

(٢) العربية الفصحى: ٥٤، ٥٢، ٥٦.

(٣) ظ: العربية الفصحى: ٦٥ - ٦٧، مدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن: ١٤٨، بنية العربية الكلاسيكية: ١٧٢،

المجمل في العربية النظامية: ١٦٢.

أمّا جمع السلامة فخارجي^{٦٦}. يقول هنري فليش: «وقد حدثت هذه الجموع المكسّرة، لا بوساطة الإلحاق، ولكن بتأثير التحوّل الداخلي...»^(١)، بمعنى أن جمع التكسير هو جمعٌ مشتقٌّ بتحوّلاته الداخلية، وليس إلصاقياً كجموع السلامة. وكاد أن يكون أنّه مقولةٌ معجميّةٌ، ومنع ذلك:

١. إنّ التعبير عن العدد هو معنّى صرفي^{٦٧}.

٢. إنّ الضوابط التي وضعها الصرفيون العرب، أحلّت النظام في بنية هذه الجموع من خلال الأوزان الصرفية لها، والمعايير التي تجعل لمفردٍ معيّن جمعاً محدّداً.

يمكننا القول أن جمع التكسير خدم نظام العربية، من خلال:

أولاً: إنّ التعبير عن الجمع من خلال التحوّلات الداخلية، زاد وسيلةً من وسائل التعبير عن العدد، فضلاً عن وسيلة الجمع بالإلصاق (جمع السلامة) والروافد المعجمية (اسم الجمع واسم الجنس الإفرادي واسم الجنس الجمعي). فتنازع التعبير عن العدد في الأسماء: اللواصق والاشتقاق والمعجم. وهو ثراءٌ للتعبير عن مقولة العدد، وغنّى يتيح حرية الاختيار للمُنشئ.

ثانياً: إنّ التعبير عن العدد من خلال الجمع المتحوّل داخلياً (جمع التكسير)، يجعل إعرابه كإعراب الأسماء المفردة، يقول ابن يعيش: «واعلم أن إعراب هذا الضرب يكون باختلاف الحركات نحو هذه دورٌ وقصورٌ ورأيتُ دوراً وقصوراً ومررتُ بدورٍ وقصورٍ، بخلاف جمع الصحة، وإنما كان إعرابه بالحركات؛ لأنه أشبه بالمفرد»^(٢)، وبالمعنى نفسه يقول هنري فليش: «أمّا الجموع الداخلية -جموع التكسير- فإنها تُخرجنا من نطاق هذه الخصائص المتّصلة بلواحق الإعراب. فهذه الجموع المكسّرة ليست جمعاً لمفردٍ، شأن الجمع الخارجي، وإنّما هي تسلك مسلك كلمةٍ أخرى بالنسبة إلى المفرد، وهي في حالات إعرابها مشابهةٌ لسائر الأسماء، سواءً في ذلك أسماء الإعراب

(١) العربية الفصحى: ٦٦، و ظ: ٦٧.

(٢) شرح المفصل: ٦ / ٥.

الأول أو الثاني، بحسب الصيغ»^(١). وبذلك يُحقق جمع التكسير:

١. ترسيخاً للإعراب بالحركات الأصلية الثلاث لا بالعلامات الفرعية، فاسحاً للموقع الأخير للاصقة الإعراب وحدها، وعدم السماح باكتظاظ هذا الموقع، مُنحياً التعبير عن العدد لداخل بنية الكلمة عبر تحولاتها المقطعية.

٢. اتساقاً مع طبيعة العربية الاشتقاقية، وميلها لتقليل اللواحق في التعبير عن المعاني الصرفية.

ثالثاً: إن عدّ جمع التكسير ثمرةً لظاهرة التحوّل الداخلي في صرف العربية الاشتقاقية، إنما «يدل على مرونة اللغة العربية، وخصوبتها في إنسال الصيغ المختلفة من المادة الواحدة»^(٢). بل تعدّت جموع التكسير دلالتها على المرونة إلى أن «تغلب وبقوة على الجمع المطّرد (القياسي) المبنيّ بواسطة نهاياتٍ تصريفية»^(٣)، ويعني به جموع السلامة.

إنّ دراسة جموع التكسير في إطار نظام العربية اللغوي يكشف أنه «منبعٌ غزيرٌ من منابع التجدّد والانطلاق في اللغة، فهي ليست هذه الأبنية والصيغ التي ذكرها النحاة، وإنما هو فن استخدام الحركات وحروف اللين كفنّ استخدام التفاعيل في الأوزان الشعرية تماماً، قابلٌ للدوام المتجدد المستمر. وبإمكان اللغة أن تنمّيها وتجدها لا أن تقف عندها كجموع التصحيح التي لا تتجاوز إضافة العلامة الواحدة أبداً، ولا يعمّ استعمالها إلا في ضربٍ معيّنٍ من الاسم لا تتجاوزه. وقد استطاعت العربية أن تستغلّ هذا المنبع الغزير أكبر الاستغلال وأن تتفنّن في بناء الصيغ واستعمالها أوسع التفنن حتى اتّسع نطاقها وشمل كل اسمٍ أو صفةٍ لعاقِلٍ أو لغيره...»^(٤). وهذا يؤكّد تأخّر جموع التكسير التي تستلزم التفنن في استعمالها واشتقاقها، عن جموع التصحيح يسيرة الشكل.

(١) العربية الفصحى: ٦٦، وظ: ٦٥.

(٢) المنهج الصوقي للبنية العربية، د. عبد الصبور شاهين: ١٣٣.

(٣) بنية العربية الكلاسيكية: ١٦٢.

(٤) صيغ الجموع في اللغة العربية مع بعض المقارنات السامية، د. باكرة رفيع حلمي: ٢٤٥.

(3) ميل العربية إلى التحديد

تميل الساميات عمومًا إلى التخصيص في العدد والجنس، ولا سيما اللغة العربية، على خلاف اللغات الهندوأوروبية⁽¹⁾. وتكثر في العربية الوسائل المعبرة عن الجمع، إذ «الأبنية التي تدلّ على الكثرة في المفرد ستة: جمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، وجمع التكسير، واسم الجمع، واسم الجنس الجمعي، واسم الجنس الإفرادي»⁽²⁾. واسم الجمع نحو: قومٌ ونساءٌ وجيشٌ، واسم الجنس الإفرادي نحو: ماءٌ وذهبٌ وزيتٌ، واسم الجنس الجمعي⁽³⁾، نحو: بقرةٌ وبقرةٌ، ثمرةٌ وثمرٌ، زنجيٌ وزنجٌ، روميٌ ورومٌ. فيعبر عن الجمع في العربية مقولاتٌ متعددة، تتنوع مظاهرها، ما بين الاشتقاق الصرفي، واللاصقة الإعرابية، والوسيلة المعجمية. وتنوع وسائل العربية وكثرتها في تعبيرها عن الجمع إنما لميلها الشديد للتحديد والدقة العديدة، متمثلةً مع الاسم كما مرّ بنا، فضلاً عن المطابقة العديدة التي تعود على الاسم ملتصقةً بالفعل.

وظهر الميل إلى التحديد في التعبير عن العدد إلى التوسع في صيغ جمع التكسير وهو ما يُسمّيه هنري فليش (الإفراط في التقييد)⁽⁴⁾، فكثرت صيغ جموع التكسير في حين أن أقرب الساميات لها، اقتصرت على عددٍ محدّدٍ من هذه الصيغ.

(4) الدلالة والشكل

يُركّز هذان السببان على أهمية الدلالة والشكل الموسيقي. ففي الجزء الأول نجد السبب في اختلاف جموع التكسير، وتعددها، نابغاً من اختلاف

(1) ظ: دراسات لغوية مقارنة: ٣٦، ٣٤، ٨١.

(2) جموع التكسير والعرف اللغوي، ضمن كتاب (في اللغة والأدب، دراساتٌ وبحوثٌ) د. محمود محمد الطناحي: ٥٤٧ / ٢.

(3) بلحاظ تغيّر مفرد اسم الجنس الجمعي بالنقص، يمكننا أن نعهده من جمع التكسير، فهو يدل على أكثر من اثنين، ويُشارك مفردة في الحروف، ويتغيّر بناء مفردة بأحد أشكال التغيّر وهو النقص. وإن لم يجعل الصرفيون أوزانه من أوزان جموع التكسير، فقد ألمح سيبويه إلى تمايزه بجمع القلة والكثرة (ظ: كتاب سيبويه / بولاق: ٢ / ١٨٣، ١٨٤)، وللمزيد عن اسم الجنس الجمعي ظ: كتاب سيبويه / بولاق: ٢ / ١٨٣، ١٨٤، ١٨٩، كتاب التكملة: ٣٥٤ - ٣٦٣، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه: ٢٢٩ - ٢٣٠.

(4) ظ: العربية الفصحى: ١٩٦، (هامش: ١).

الدلالة. وهو أمرٌ فطن إليه المستشرق ديفيد جستس، فرأى تمييزاً دلاليًا واضحًا بين جمعين لمفرد واحد، إذ (كاتبون) جمع لـ (كاتب)، للذين يؤدون الكتابة في وقت معين، و (كُتَّاب) جمع لـ (كاتب) للذين يمتهنون الكتابة^(١). طبعاً ميّز جستس بين اختلاف دلالة جمع التكسير عن دلالة جمع السلامة، ولنا أن نطلق في التمييز الدلالي من جموع التكسير نفسها. وقد رأى أندري رومان في تعدّد صيغ جموع التكسير للمفرد الواحد، مقاصد بلاغية كالكناية والمجاز^(٢). فقد ميّز الاستعمال اللغوي في دلالات جمع المفرد الواحد، نحو:

عين (البصر) ! أعين: أفعل
 عين (الماء) ! عيون: فُعول
 عين (الوجيه) ! أعيان: أفعال
 بيت (الشعر) ! أبيات: أفعال
 بيت (السكن) ! بيوت: فُعول

وللدارسين العرب^(٣) محاولات لتفسير تعدّد جموع التكسير لاختلاف دلالة كل صيغة وتنوع المعنى في بنى الجمع. أما في الإنجليزية، فالأمر خلافه. إذ «الإنجليزية لا تعطي التنوعات المطّردة للجمع فيها شيئاً مهماً تؤديه دلاليًا...»^(٤)، على خلاف العربية التي تستغلّ صيغ الجموع لأجل التمايز الدلالي^(٥).

أما الجزء الثاني، فنجد أن لطبيعة الشعر العربي أثرًا في هذا. فالشعر العربي قائمٌ على العروض، ويحتاج الشاعر إلى تنويع في صيغه وحرية أكبر في بنية كلماته المقطعية؛ للتعويض عن صرامة العروض، الذي يُلجئه إلى الاختيار من الجموع المتنوعة الصيغ، لتكون نافذةً للشاعر ليُعبر عن المعنى الواحد أو المتقارب بألفاظٍ جموعٍ تختلف في بُناها الصرفية فالمقطعية. فقد

(١) ظ: دلالة الشكل في العربية: ١٣٧.

(٢) ظ: المجمل في العربية النظامية: ١٦٤، التوليد المعجمي: ١٥٠.

(٣) للمزيد ظ: فقه اللغة المقارن: ٩٩ - ١١٠، وجموع التكسير والعرف اللغوي ضمن كتاب في اللغة والأدب: ٢ / ٥٥٩ - ٦٠٢، وأثر البنية الصرفية في أداء المعنى، د. رياض كريم البديري: ٦٢٠-٦٤.

(٤) دلالة الشكل في العربية: ١٣٣.

(٥) ظ: م. ن. ١٣٨.

يظطرّ الشاعر لكلمةٍ دون أخرى لأنها أليقُ بقافيته أو أنسب لوزنه، ومتفكِّهٌ ومقاطعٌ عروضه. ونحن نرى أن هذا سببٌ مهمٌّ في نشوء الغنى المعجمي وفائض الصيغ، من نحو: (أُسْدُ وأُسْدُ وأُسُودُ وآسَادُ)، و(عِبَادُ وعبيدُ وأعْبُدُ وعِبْدَانُ)، و(أَثُوبٌ وثيابُ وأثوابُ)، و(صَحْبٌ وصِحَابٌ وأصحابُ).

الختامة والنتائج

عرض البحث لموضوع طالما كتب فيه المستشرقون وسواهم، وهو كثرة صعوبات تعلّم اللغة العربية، حتى شاع الحكم بكونها لغةً صعبةً. واتّخذ الباحث من دعوى صعوبة (جمع التكسير) عند المستشرقين المعاصرين أنموذجاً للبحث، دارساً إياها ومحللاً لها، ومناقشاً أسس هذا الزعم، وحتى مسوغات القول به. وقد ردّ أركان هذه الدعوى مستعيناً بانسجام هذا الجمع مع النظام اللغوي للعربية، وبامتياز اللغات الأخرى بجموعٍ شبيهةٍ بجمع التكسير في العربية. وخلص الباحث إلى أن طرائق عرض جمع التكسير في العربية والنظر إليه كمقولةٍ معجميةٍ، أدّت لشيوع صعوبات تعلمه من المستشرق غير الناطق بالعربية.

ومن نتائج البحث:

1. بينّ البحث أن بعض صعوبة جمع التكسير سببه أسلوب عرضه وطرائق تدريسه.
2. أكّد البحث أن جموع التكسير سمةٌ لغويةٌ تشترك فيها اللغات السامية الجنوبية عموماً وتتميّز بها العربية خصوصاً أكثر من غيرها.
3. أوضح البحث أن جمع التكسير يتّسق مع الطبيعة الاشتقاقية للعربية، أكثر من جمع السلامة الإلصاقية.
4. ذهب البحث إلى كشف الانتظام الصوتي لجموع التكسير، وبذلك استثمر المعرفة الصوتية في التحليل الصرفي.
5. بينّ البحث أن وجود جمعٍ اشتقاقياًٍ وآخرٍ إلصاقياًٍ في العربية زاد من إمكانيات التنويع في التعبير عن المعنى الواحد، ولا سيما عند الشعراء.

المصادر والمراجع

١. أبنية الصرف في كتاب سيويه، د. خديجة الحديشي، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط ١ / ١٩٦٥ / ١٣٨٥ هـ.
٢. الأبنية الصرفية في ديوان امرئ القيس (رسالة دكتوراه)، صباح عباس سالم الخفاجي، جامعة القاهرة كلية الآداب، القاهرة ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م.
٣. أثر البنية الصرفية في أداء المعنى، د. رياض كريم البديري، مجلة صاد، مؤسسة وارث الأنبياء الثقافية، البصرة، ع (١٣) ربيع ٢٠١٥.
٤. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، تح: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ١ / ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
٥. أسس علم اللغة، ماريو پاي، ترجمة د. أحمد مختار عمر، ط ١٩ / ٨ هـ ١٤١٩ م، القاهرة، عالم الكتاب.
٦. الأشباه والنظائر، للسيوطي (ت ٩١١ هـ)، مطبعة دائرة المعارف العثمانية في حيدر آباد، ط ٢ / ١٣٥٩.
٧. الأصول في النحو، ابن السراج (٣١٦ هـ)، تح: د. عبد الحسين الفتلي، بيروت ط ١ / ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
٨. انتظام الأسماء في العربية، الجمع نموذجًا، الزهر الأزناد، دار نيور، العراق، ط ١ / ٢٠١٤.
٩. أهمية لغات الشرق القديم أو (اللغات السامية) في دراسة النحو العربي: دراسة تطبيقية على (المفرد والمثنى والجمع)، د. إلياس بيطار، مجلة التراث العربي، دمشق ع (٧١-٧٢)، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
١٠. التطور النحوي للغة العربية، برجستراسر، إخراج وتصحيح: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٤ / ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.
١١. التكملة، أبو علي الفارسي (٣٧٧ هـ)، تح: د. كاظم بحر مرجان، مطابع جامعة الموصل، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
١٢. التوليد المعجمي في اللغة العربية، أندري رومان، ترجمة محمد

- أمطوش، عالم الكتب الحديث، إربد - الأردن ٢٠١٢ م.
١٣. جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية د. عبد المنعم سيد عبد العال، القاهرة، مكتبة الخانجي.
١٤. حاشية الصبان (ت ١٢٠٦هـ) على شرح الأشموني لألفية بن مالك، مصر دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.
١٥. دراسات في العربية، لمجموعة من المستشرقين الألمان المعاصرين، تحرير: المستشرق الألماني فولفديتريش فيشر، ترجمة: د. سعيد حسن بحيري، القاهرة، مكتبة كلية الآداب، ط ١٤٢٦/١هـ - ٢٠٠٥ م.
١٦. دراسات في اللغة العربية، د. خليل يحيى نامي، دار المعارف بمصر، ١٩٧٤ م.
١٧. دراسات في فقه اللغة العربية، د. السيد يعقوب بكر، بيروت ١٩٦٩ م.
١٨. دراسات لغوية مقارنة، د. إسماعيل أحمد عمایرة، عمان دار وائل للنشر، ط ٢٠٠٣/١ م.
١٩. دلالة الشكل في اللغة العربية في ضوء اللغات الأوروبية، ديفيد جستس، ترجمة الدكتور حمزة بن قبلان المزيني، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط ١ / ١٤٢٥ هـ (٢٠٠٥ م).
٢٠. شذا العرف في فن الصرف، أحمد الحملوي، ١٩٢٧، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية.
٢١. شرح ابن عقيل، (٧٦٩هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ١٣٨٤/١٤هـ - ١٩٦٤ م، بيروت.
٢٢. شرح الشافية، رضي الدين الاسترابادي (٦٨٦هـ)، تح: محمد نور الحسن وآخرين، بيروت دار الكتب العلمية.
٢٣. شرح المفصل، ابن يعيش (٦٤٣هـ)، مصر، المطبعة المنيرية.
٢٤. شرح كتاب سيبويه، السيرافي (٣٦٨هـ)، تح: د. رمضان عبد التواب وآخرين، القاهرة، مطبعة دار الكتب والوثائق المصرية، ط ١٤٢٩/٢هـ - ٢٠٠٨ م.

25. صيغ الجموع في اللغة العربية مع بعض المقارنات السامية، د. باكرة رفيق حلمي، مطبعة الأديب البغدادية، 1972.
26. الظواهر اللغوية في التراث النحوي، د. علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة، ط 1 / 2007.
27. العربية الفصحى، هنري فليش، تعريب د. عبد الصبور شاهين، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، ط 1966/1م.
28. علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي، د. محمود السعران، مصر دار المعارف، 1962.
29. علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي، د. محمود السعران، مصر دار المعارف، 1962.
30. فقه اللغات السامية، كارل بروكلمان، ترجمة: د. رمضان عبد التواب، مطبوعات جامعة الرياض، 1397هـ-1977.
31. فقه اللغة المقارن، د. إبراهيم السامرائي، بيروت، دار العلم للملايين، 1968م.
32. فقه لغات العاربة المقارن، د. خالد إسماعيل علي، إربد، 1421هـ-2000م.
33. في اللغة والأدب، د. محمود محمد الطناحي، دار الغرب الإسلامي، لبنان 2002.
34. في علم اللغة التطبيقي، د. أحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
35. كتاب سيويه (180هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، بيروت، عالم الكتب، 1975.
36. اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973م.
37. اللغة العربية واللسانيات المعاصرة، د. مجيد عبد الحلیم الماشطة، دار الرضوان، عمان - الأردن، ط 1 / 1434 هـ - 2013 م.اللمع.

38. المجمل في العربية النظامية، أندره رومان، ترجمة وتقديم حسن حمزة، المركز القومي للترجمة، القاهرة ط 1 / 2007 م.
39. مدخلٌ إلى دراسة نحو اللغات السامية المقارن، سباتينو موسكاتي وآخرون، ترجمة: د. مهدي المخزومي وآخر، بيروت، ط 1414/2هـ-1993م.
40. المقرب، ابن عصفور (669هـ)، تح: أحمد عبد الستار الجواري وآخر، بغداد، مطبعة العاني، 1986م..
41. من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، القاهرة مكتبة الأنجلو المصرية، ط 1966/3.
42. المنهج الصوتي للبنية العربية، د. عبد الصبور شاهين، بيروت، 1400هـ-1980م.
43. النحو الوافي، عباس حسن، القاهرة، دار المعارف، ط 1966/3م.

https://books.google.iq/books?id=PtfjM-tqnTgC&printsec=frontcover&hl=ar&source=gbs_ge_summary_r&cad=0#v=onepage&q&f=false